استبقت زيارة كوشنر إلى السعودية وقطر لـ«حل الخلاف الخليجي»

الرياض: الأزمة تنتهي إذا توقفت الدوحة عن دعم الإرهابيين والتدخل في شؤون الغير!

صرح السفير عبد الله بن يحيى المعلمي مندوب السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة، بأن الأزمة بين قطر ودول الخليج يمكن أن تنتهي خلال ٢٤ ساعة.

وأضاف المعلمي في مقابلة ضمن برنامج «قصارى القول» على قناة «روسيا اليوم»: إنه «في حال توقفت قطر عن مواقفها السابقة وعن دعمها للإرهابيين ومنحها منصاتها الإعلامية للأحزاب المتطرفة وعن التدخل في الشؤون الداخلية لدول العربية الأخرى، فإن العلاقات بين قطر ودول الخليج يمكن أن تتحسن خلال ساعات».

يأتي ذلك في حين يزور جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب السعودية وقطر هذا الأسبوع في محاولة لتحقيق انتصارات دبلوماسية في المنطقة قبل مغادرة البيت الأبيض، حسبما أفادت تقارير إعلامية.

ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية عن مسؤولين أميركيين وخليجيين «لم تسمهم» أن هذه الزيارة ستركز خصوصاً على حل الخلاف القائم بين قطر والتحالف الذي تقوده السعودية لكن قد يكون هناك عدد من القضايا الأخرى على جدول الأعمال.

وذكرت الصحيفة أن كوشنر سيجري الزيارة برفقة آفي بيركوفيتش، مستشار الرئيس لشؤون الشرق الأوسط، وبريان هوك، المبعوث الأميركي السابق لإيران.

وكانت صحيفة «فاينشال تايمز» قد نقلت عن مصادر وصفتها «بالمطلعة على المحادثات» أن السعودية تكثف جهودها حالياً لحل الأزمة الخليجية المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وذلك عقب هزيمة الرئيس دونالد ترمب في الانتخابات.

ورأت الصحيفة أنه يُنظر إلى هذه الخطوة لإنهاء مقاطعة قطر من ثلاث دول خليجية باعتبارها محاولة سعودية لكسب ود إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن الجديدة ووداعاً لترمب، مضيفة: إنها ترى الإدارة القادمة للرئيس المنتخب جو بايدن، ستكون بالضرورة «أكثر برودة بكثير» تجاه السعودية.

ونقلت «فاينشال تايمز» عن أحد مستشاري السعودية والإمارات وصفه المحادثات «بأنها هدية لبايدن». وأضاف للصحيفة: إن القادة السعوديين والإماراتيين يريدون «تخفيف حدة» شبكة «الجزيرة» الناطقة باللغة العربية، وإنهاء انتقادها للسعودية.

كما نقلت عن المحلل السعودي المقرب من الديوان الملكي، علي الشهابي، قوله: إن القادة السعوديين كانوا «منفتحين على حل هذه القضية» منذ عدة أشهر، وأنهم «عملوا لبعض الوقت على إغلاق الكثير من الملفات الساخنة ومن الواضح أن هذا أحدها».

ووفق الصحيفة فإن إدارة ترمب تخشى من أن يؤدي الخلاف إلى إضعاف التحالف العربي الذي سعت إلى تشكيله ضد إيران، كما أنها محبطة من استفادة طهران مالياً من الوضع، إذ يفرض حظر الرحلات الجوية من وإلى قطر استخدام المجال الجوي الإيراني.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي مطلع على المحادثات أن «المحادثات الأخيرة التي جرت بين الولايات المتحدة والكويت تهدف لتمهيد الطريق لمفاوضات مباشرة بين الرياض والدوحة».

ووفق الصحيفة فإن قطر تريد التأكد من وجود بعض الشروط المسبقة قبل أي محادثات ثنائية، ونقلت عن المصدر الدبلوماسي نفسه أن هذه الشروط يمكن أن تشمل إجراءات «بناء الثقة»، مثل رفع الحظر الجوي، والسماح بحرية حركة المواطنين القطريين من وإلى الدول التي فرضت الحظر، حتى لو أرادت الدوحة ضمانات على سلامتهم.

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي روبرت أوبراين قال هذا الشهر إنه يأمل أن تتمكن الخطوط الجوية القطرية من التحليق فوق دول الحصار «خلال السبعين يوماً المقبلة»، قبل نهاية رئاسة ترامب.

الجدير بالذكر أن السعودية والإمارات ومصر والبحرين تمارس مقاطعة على قطر منذ منتصف ٢٠١٧ وهو ما تسميه الدوحة حصاراً، وقد دفعت الدول الأربع إلى قطر بجملة من الاتهامات منها دعم الإرهاب في المنطقة، نفتها الدوحة مراراً، كما أنها رفضت قائمة شروط قُدمت إليها من أجل إعادة تطبيع العلاقات.

«وكالات».

من زيارة جاريد كوشنر صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى السعودية (رويترز – أرشيف)

تفاؤل بقرب التوصل لاتفاق ليبي بشأن آلية اختيار السلطة التنفيذية

عقد أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي أمس الثلاثاء واليوم الأربعاء جلستين عبر الإنترنت وذلك لمناقشة المقترحات المقدمة من الأطرف بشأن آلية اختيار السلطة التنفيذية.

وعلمت المايدين أن هذه اللقاءات التي بدأت صباح أمس وتجرى في أجواء إيجابية وبتفاؤل بقرب التوصل إلى اتفاق حول هذه الآليات.

وقال المتحدث الرسمي باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جان علم للمايدين: إن «البعثة الأممية تأمل أن يتوصل الأطراف إلى التوافق على آلية اختيار السلطة التنفيذية من المضي قدماً في تطبيق خارطة الطريق التي تم التوافق عليها في مؤتمر تونس».

وأضاف علم: إن «كل الاقتراحات المقدمة ستناقش جميعها في جلستي الثلاثاء والأربعاء من أجل التوافق على صيغة نهائية بشأن الآليات».

وقرر البرلمانيون الليبيون المجتمعون في مدينة طنجة المغربية، عقد جلسة لمجلس النواب بمدينة غدامس في ليبيا، فور عودتهم إلى البلاد.

وجاء في البيان الختامي للاجتماع التشاوري أن المقر الدستوري لانعقاد المجلس هو بنغازي، وأنهم ماضون قُدماً لإنهاء الصراع والانقسام في المؤسسات الرسمية، وفي الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وسيادتها على كامل أراضيها.

كما أكد البيان التزام النواب بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وفق إطار دستوري، وإنهاء المرحلة الانتقالية في فترة لا تتجاوز العام.

ويضاف الاجتماع التشاوري لمجلس النواب الليبي بمدينة طنجة المغربية إلى سلسلة اللقاءات الليبية- الليبية المنظمة في المغرب والهادفة إلى دعم التسوية السياسية للأزمة الليبية، بدءاً بجلسات الحوار السياسي التي أفضت إلى التوقيع على اتفاق الصخيرات، ثم جلسات الحوار الليبي- الليبي ببوزنيقة.

وفي ٩ تشرين الثاني انطلقت جولة جديدة من الحوار الليبي في تونس بمشاركة ٧٥ ممثلاً عن الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة.

وفي حين عبّرت الأمم المتحدة عن «تفاؤل» بالتوصل إلى خارطة طريق تنهي نحو ١٠ سنوات من الفوضى في البلاد، وصف الرئيس التونسي قيس سعيد، المحادثات التي تجري في بلاده بأنها «تاريخية».

وترمي المحادثات السياسية التي تندرج في إطار عملية متعددة المسارات تشمل المفاوضات العسكرية والاقتصادية، إلى توحيد البلاد تحت سلطة حكومة واحدة وتمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات.

وأعلنت معبوثة الأمم المتحدة بالوكالة إلى ليبيا ستيفاني وليامز اختيار المحادثات الليبية في تونس من دون الاتفاق على آلية لانتخاب السلطة التنفيذية الجديدة ولعين حكومة موحدة.

وكان المغرب قد احتضن، في تشرين الأول الماضي، مشاورات ليبية نجحت في التوصل إلى «اتفاق شامل حول معايير تولي المناصب السيادية بهدف توحيدها»، كما جاء في البيان الختامي للاجتماع.

ويأتي «ملتقى الحوار السياسي الليبي» بعد فترة هدوء نسبي دامت أشهراً في البلاد الغارقة في الفوضى منذ إطاحة الرئيس معمر القذافي في عام ٢٠١١.

ووقع طرفا النزاع في ليبيا الشهر الماضي «اتفاقاً دائماً لوقف إطلاق النار» بـ«مفعول فوري»، مهّد الطريق أمام استئناف تصدير الإنتاج النفطي الليبي وشكّل تقدماً على خط إنهاء الأزمة السياسية المستمرة منذ سنوات.

وفي سياق منفصل تلقى وزير الخارجية الإيطالي لويغي دي مايو تعرض حكومة بلاده لـ«الابتزاز» بشأن قضية الصيادين الصقليين المحتجزين في مدينة بنغازي.

وقال إن روما «ليست تحت الابتزاز على الإطلاق»، مشيراً إلى أن المفاوضات «تستغرق وقتاً»، وعقب: «نعمل ليل نهار لإعادتهم إلى الوطن»، حسب حديثه أمس الإثنين في مقابلة متلفزة، نقلتها وكالة الأنباء الإيطالية «آكي».

وحول إمكانية إطلاقهم قبل نهاية العام، أجاب: «لن أكون أميناً إذا أعطيت توارِيخ، هذا ما أقوله دائماً دائماً لأسر الصيادين عندما أتكلّمهم».

وأضاف: «ما يمكنني قوله هو أن إيطاليا تعيد دائماً مواطنيها إلى الوطن، هذا العام فقط، بين عمل وزارة الخارجية والاستخبارات، أعدنا إلى أرض الوطن سبعة أشخاص كانوا مخطوفين».

وفي الأول من أيلول الماضي، ضبطت قوارب القوات البحرية التابعة للقيادة العامة سفينة على متنها ستة بحارة إيطاليين، وجرى نقلهم إلى بنغازي، حيث اتهموا بالصيد في المياه الإقليمية الليبية.

وسلط تقرير لجريدة «غارديان» البريطانية الضوء على تلك القضية، مشيراً إلى أن إطلاق البحارة مرتبط بتسليم الليبيين الأربعة، الذين تقول عائلاتهم: إنهم لاجئون «فروا من الحرب لحواصلة حياتهم المهنية كلاعبين كرة قدم في ألمانيا».

وكالات

البرلمان الإيراني يصادق على قانون «المبادرة الإستراتيجية لإلغاء الحظر» والحكومة تعارض

طهران: ردنا على اغتيال زادة سيكون مؤلماً والرياض تطالب بعدم التصعيد

على حين يعيش العالم حالة من الترقب لرد إيراني محتمل بعد اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة، صادق البرلمان الإيراني على قانون من شأنه رفع نسبة تخصيب اليورانيوم وإيقاف العمل بالبروتوكول الإضافي للاتفاق النووي، الأمر الذي اعتبرته الحكومة سبباً لجر المزيد من العقوبات على البلاد.

وأكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة رداً على دعوة بعض الدول الغربية لإيران بضبط النفس عقب عملية اغتيال زادة، أن رد إيران على أمري ومرتكبي هذه العملية الإجرامية سيكون رداً في منتهى الإيلام.

وفي مؤتمره الصحفي الأسبوعي أمس الثلاثاء أشار زادة إلى وجود أدلة جدية على تورط الكيان الصهيوني في عملية الاغتيال، مضيفاً: إننا سنتابع هذا المسار ونعمل لإيجاد المسؤولية القانونية لهذا الأمر، حسبما ذكرت وكالة «فارس».

في السياق، بعث السفير والمندوب الإيراني الدائم في جنيف إسماعيل بقايي هامانه، أمس الثلاثاء، رسالة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت، تذكرها بضرورة الرد الحاسم من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على اغتيال العالم الإيراني البارز الشهيد محسن فخري زادة».

وقال هامانه: إن «الأدلة أثبتت تورط الكيان الصهيوني في هذا العمل الشنيع»، واصفاً إياه بأنه «انتهاك صارخ للقانون الدولي وحقوق الإنسان وكل القيم الأخلاقية»، حسبما ذكرت وكالة «إيسنا».

على خط مواز، صادق مجلس الشورى الإسلامي على قانون «المبادرة الإستراتيجية لإلغاء الحظر وحماية مصالح الشعب الإيراني» بأغلبية ٢٥١ صوتاً.

ويلزم القانون منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بتخصيب اليورانيوم بمستوى ٢٠ بالمئة وبكمية ١٢٠ كيلوغراماً سنوياً، في منشأة فوردو النووية.

كما يلزم القانون الحكومة بتركيب ألف جهاز طرد مركزي من طراز (IR-2m) لتخصيب اليورانيوم، في منشأة نطنز النووية، وتركيب ألف جهاز طرد مركزي من طراز (IR6) في منشأة فوردو النووية، حتى آذار المقبل.

ويلزم القانون الحكومة بإعادة العمل بمفاعل (أراك) للماء الثقيل، كما كان عليه قبل الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥.

وبناء على هذا القانون فإنه بعد ثلاثة أشهر من المصادقة عليه، إذا عاد الجانب الآخر إلى الالتزام بتعهداته وفقاً للاتفاق النووي، فإن الحكومة الإيرانية مكلفة تقديم مشروع قرار جديد يقضي بالعودة إلى الالتزام ببنود الاتفاق النووي إلى البرلمان لإقراره.

كما يلزم القانون الحكومة بإيقاف العمل بالبروتوكول الإضافي في حال لم تعد العلاقات المصرفية مع العالم إلى طبيعتها ورفع القيود عن الصادرات النفطية بعد شهرين من إقرار القانون.

من جانبها، أعلنت الحكومة الإيرانية معارضتها قرار البرلمان بتعليق العمل بالبروتوكول الإضافي. وأكدت أن القرار يرفع تخصيب اليورانيوم وتعليق البروتوكول سيجر المزيد من العقوبات على البلاد.

وأضاف المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، في تصريحات صحفية: «إيران لم تكن تطبق البروتوكول الإضافي قبل الاتفاق النووي، وكانت تمتلك مئات الكيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بنسبة عشرين بالمئة، الاتفاق النووي لم يؤثر في حجم وكمية اليورانيوم المخصب، والقرار الذي سنّه البرلمان لن يؤدي إلى رفع العقوبات، ويجب مناقشة هذا القرار في مجلس الأمن القومي».

ولفت ربيعي إلى أن قرار البرلمان سيجر على إيران المزيد من العقوبات، قائلاً: «لا يحق للبرلمان التدخل في هذه القضايا، ونأمل من مجلس صيانة الدستور أن يأخذ بعين الاعتبار العواقب القانونية والمصالح الوطنية قبل المصادقة على القرار».

بدوره، قال المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية: إن «تطبيق البروتوكول الإضافي لا يؤثر مطلقاً على عملية تخصيب اليورانيوم، لكن تعليق العمل به سيثير الشكوك حول أنشطتنا النووية».

إلى ذلك، علّق المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، السفير عبد الله المعلمي، على حادثة اغتيال العالم النووي الإيراني البارز محسن فخري زادة.

وقال المعلمي في مقابلة تلفزيونية على تلفزيون «روسيا اليوم»، إن بلاده لا تؤيد سياسة الاغتيالات على الإطلاق، وتعتبر أن خسارة عالم مسلم هي خسارة للأمة الإسلامية بأكملها.

وأضاف: «أكن في الوقت ذاته نطالب بعدم التصعيد لأن التصعيد أو ردود الفعل العفوية أو العاطفية لا تؤدي إلى نتائج إيجابية».

وتابع: «كما أننا نطالب إيران بأن تثبت للمجتمع الدولي حسن نياتها فيما يتعلق ببرنامجها النووي حتى لا يتعرض أبناؤها وعلماؤها للخطر سواء عن طريق هذا الأحداث أو أحداث أخرى».

وقالت إيران: إن اغتيال العالم الإيراني «كان نتيجة مؤامرة ثلاثية مشتركة بين الولايات المتحدة الأميركية والاحتلال الإسرائيلي والسعودية».

وكتب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في منشور عبر حسابه في «إنستغرام»: إن زيارات وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو المطردة إلى المنطقة، واللقاء الثلاثي في السعودية (يقصد اللقاء بين نتنياهو ومحمد بن سلمان وبومبيو) وبيانات نتنياهو، كلها أدلة على المؤامرة التي تجسدت للأسف في الإجراء الإرهابي الجبان الذي أدى إلى شهادة أحد مسؤولي إيران البارزين.

وكالات

من تشييع العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة (رويترز – أرشيف)

الأمم المتحدة تتحدث عن ٢٣٣ ألف ضحية في اليمن خلال ٥ سنوات

حكومة الإنقاذ: ملتزمون بتحرير التراب اليمني وطرد المحتل

أكد رئيس حكومة الإنقاذ الوطني عبدالعزيز بن حبتور، أمس الثلاثاء، أن المرتبطين بالمشروع الاستعماري ما يسمى «الجنوب العربي» هم مرتزقة يفتقدون لأبسط قراءة للتاريخ اليمني وأسباب الاستقلال ونجاح «ثورة أكتوبر».

وأوضح بن حبتور في كلمة له، خلال الفعالية التي أقيمت بالعاصمة صنعاء بمناسبة ذكرى يوم الاستقلال ٣٠ تشرين الثاني نقلها موقع «المسيرة نت»: يفترض بجغرافية الإمارات والسعودية أن تكون عربية بحته لكن عدوانها على اليمن كشف عن صهيونيتها واتفاقيات التطبيع فضحتها.

واعتبر أن اتفاقيات التطبيع المذلة أكدت المواقف التي أعلناها منذ سنوات تجاه كينونة وماهية الدول الطارئة في المنطقة العربية والتي أنشئت بالتزامن مع تأسيس كيان العدو الصهيوني.

وأضاف «في الوقت الذي يغلقون فيه مطار صنعاء بوجه ملايين اليمنيين، يفتحون الأجواء ومطاراتهم للطيران الصهيوني وقطعان المحتلين للمسلمين والقدس».

وأشار بن حبتور إلى أن مشروع ما يسمى «الجنوب العربي» هو مشروع بريطاني أسقطه ثوار ١٤ أكتوبر أجبروا بريطانيا على مغادرة جنوب اليمن وطي مشاريعها الاستعمارية.

وقال: نهنئ كل حر وشريف احتفى بمناسبة الاستقلال هنا، ونسأل الموجودين في أبو ظبي والرياض واسطنبول وتحت قدم المحتل ماذا سيقولون في هذه المناسبة لأنفسهم ولأجيال والمتاريخ؟.

وأشار إلى أن صنعاء اليوم حاضنة لمشاريع التحرر الوطني كما كانت إبان ثورة ١٤ وتقدم نموذجاً للتعايش الوطني.

وقال: نحن وبتوجيه القيادة سندعم أي مشروع لطرد المحتل الجديد، ونحن مسؤولون عن تحرير كل شبر من تراب اليمن، مضيفاً: لن يهدأ لنا بال وذرة تراب من أرضنا محتلة مضطلين من أهداف ومبادئ ثورة ٢١ سبتمبر وكل الثورات اليمنية.

يذكر أن حكومة الإنقاذ الوطني أقامت، أمس، بالعاصمة صنعاء احتفالية خطابية وفنية بمناسبة الذكرى الـ٥٣ ليوم الاستقلال الـ٣٠ من تشرين الثاني.

وفي سياق متصل أفاد مكتب المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن احتفالات بمقتل ٢٣٣ ألف شخص خلال ما سمته «الصراع الدائر في اليمن» على مدار ٥ سنوات.

وقالت المنظمة في بيان نشره موقع «روسيا اليوم»: «لقد أودى الصراع في اليمن حتى الآن بحياة ٢٣٣ ألف شخص. وهذا الرقم الكبير غير مقبول».

من جهة أخرى دعا رئيس «بعثة الأمم المتحدة لدعم إتفاق الحديدة»، أيهيجيت غوهاء أطراف النزاع في اليمن إلى ضبط النفس «عقب التصعيد الأخير في انتهاكات وقف إطلاق النار في الحُديدة، المعلن عام ٢٠١٨».

وقال غوها، في بيان نشره موقع الأمم المتحدة: «أفيد بحلول الأسبوع الماضي بوقوع غارات جوية واستخدام العيوار النائسة والهجمات البرية، أن التقارير التي تتحدث عن سقوط ضحايا مدنيين، بمن فيهم الأطفال، مقلقة بشكل خاص».

وأضاف أن «الوقت حان لوقف إطلاق النار ووقف دوامة التصعيد العسكري التي ستؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي على الأرض».

في غضون ذلك واصل طيران العدوان السعودي شن غاراته مستهدفاً عدداً من المحافظات اليمنية.

وأوضح مصدر عسكري لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أمس أن طيران العدوان استهدف قاطرة محملة بالمشتقات النفطية شرق مديرية الحزم بمحافظة الجوف، ما أدى إلى احتراقها.

وأضاف المصدر أن طيران العدوان شن عشر غارات على مديرية مدغل وغارة على مديرية صرواح بمحافظة مأرب مخلفاً أضراراً جسيمة بممتلكات المواطنين.

كما استهدف طيران العدوان السعودي الأميركي، أمس قاطرة محملة بالمشتقات النفطية شرق مديرية الحزم محافظة الجوف.

يأتي ذلك في سياق الجرائم والاعتداءات المتواصلة التي يرتكبها العدوان السعودي الأميركي بحق الشعب اليمني منذ ست سنوات.

يواصل النظام السعودي عدوانه على اليمن منذ آذار ٢٠١٥ مستخدماً كل أنواع الأسلحة ما أدى إلى مقتل وإصابة عشرات آلاف المدنيين وجرحى هائل في البنى التحتية.

وكالات

عدوان سعودي على مدينة صنعاء (رويترز – أرشيف)

٢٩ منظمة حقوقية وأعضاء في الكونغرس الأميركي يطالبون بوقف صفقة الأسلحة للإمارات

وقعت ٢٩ منظمة نشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان والحدّ من انتشار الأسلحة على خطاب يعارض صفقة قيمتها ٢٣ مليار دولار لبيع صواريخ وطائرات مقاتلة ومسيّرة للإمارات، ويطالب الكونغرس الأميركي بمنع إتمام الصفقة.

وقال سمث بايندر، من «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط»، الذي تبنّى تلك الجهود: «أملنا هو أن نوقف هذه المبيعات كلياً، لكن إذا لم يكن ذلك ممكناً على المدى القريب، فهذا يرسل إشارة مهمة لإدارة الرئيس المنتخب جو بايدن القادمة للرئيس المنتخب جو بايدن، ستكون بالضرورة «أكثر برودة بكثير» تجاه السعودية.

ونقلت «فاينشال تايمز» عن أحد مستشاري السعودية والإمارات وصفه المحادثات «بأنها هدية لبايدن». وأضاف للصحيفة: إن القادة السعوديين والإماراتيين يريدون «تخفيف حدة» شبكة «الجزيرة» الناطقة باللغة العربية، وإنهاء انتقادها للسعودية.

كما نقلت عن المحلل السعودي المقرب من الديوان الملكي، علي الشهابي، قوله: إن القادة السعوديين كانوا «منفتحين على حل هذه القضية» منذ عدة أشهر، وأنهم «عملوا لبعض الوقت على إغلاق الكثير من الملفات الساخنة ومن الواضح أن هذا أحدها».

ووفق الصحيفة فإن إدارة ترمب تخشى من أن يؤدي الخلاف إلى إضعاف التحالف العربي الذي سعت إلى تشكيله ضد إيران، كما أنها محبطة من استفادة طهران مالياً من الوضع، إذ يفرض حظر الرحلات الجوية من وإلى قطر استخدام المجال الجوي الإيراني.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي مطلع على المحادثات أن «المحادثات الأخيرة التي جرت بين الولايات المتحدة والكويت تهدف لتمهيد الطريق لمفاوضات مباشرة بين الرياض والدوحة».

ووفق الصحيفة فإن قطر تريد التأكد من وجود بعض الشروط المسبقة قبل أي محادثات ثنائية، ونقلت عن المصدر الدبلوماسي نفسه أن هذه الشروط يمكن أن تشمل إجراءات «بناء الثقة»، مثل رفع الحظر الجوي، والسماح بحرية حركة المواطنين القطريين من وإلى الدول التي فرضت الحظر، حتى لو أرادت الدوحة ضمانات على سلامتهم.

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي روبرت أوبراين قال هذا الشهر إنه يأمل أن تتمكن الخطوط الجوية القطرية من التحليق فوق دول الحصار «خلال السبعين يوماً المقبلة»، قبل نهاية رئاسة ترامب.

الجدير بالذكر أن السعودية والإمارات ومصر والبحرين تمارس مقاطعة على قطر منذ منتصف ٢٠١٧ وهو ما تسميه الدوحة حصاراً، وقد دفعت الدول الأربع إلى قطر بجملة من الاتهامات منها دعم الإرهاب في المنطقة، نفتها الدوحة مراراً، كما أنها رفضت قائمة شروط قُدمت إليها من أجل إعادة تطبيع العلاقات.

«وكالات».

بارزاني والسفير الروسي يناقشان تطوير العلاقات بين أربيل وموسكو

ناقش رئيس إقليم كردستان العراق، نيجرفان بارزاني، أمس الثلاثاء، مع السفير الروسي في العراق ماكسيم ماكسيموف، تطوير العلاقات بين أربيل وموسكو، كما بحثا الأوضاع في المنطقة.

وحسب بيان لرئاسة الإقليم، فإن «بارزاني وماكسيموف أكدا ضرورة تقوية العلاقات بين إقليم كردستان العراق وروسيا، وتبادل زيارات المزيد من الوفود بين الجانبين، واتفقا على ألا تبقى علاقات أربيل وموسكو محصورة في التعاون بمجال الطاقة.

وبحث الجانبان أيضاً عمل شركات الطاقة الروسية في الإقليم وأحدث تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، والانتخابات العراقية القادمة، وعلاقات أربيل وبغداد والحوار لحل مشاكلهما، إضافة إلى مخاطر الإرهاب والتصدي له داعش، ومسائل أخرى تحظى باهتمام الطرفين.

وأكد الطرفان أن «الفرصة والأرضية مهيدتان لتوسيع علاقات إقليم كردستان مع روسيا وتنويعها، وأن يتم إيلاء المزيد من الاهتمام بتنمية العلاقات بينهما في المجالين الزراعي والصناعي، وكذلك زيادة تسهيلات السفر والتنقل بين الإقليم وروسيا وتوسيعها، ونوقشت لتحقيق ذلك مسألة وجود رحلات جوية مباشرة بين أربيل وموسكو.

وفي سياق آخر أعلنت القوات العراقية أمس إطلاق عملية أمنية للاحقة فلول إرهابي تنظيم داعش في شمال شرق محافظة ديالى شرق البلاد.

ونقل موقع (السومرية نيوز) عن إعلام الجشد الشعبي قوله في بيان: إن «اللواء الأول في الحشد شرع بعملية أمنية لتعقب فلول داعش في مناطق شمال خانقين ومنطقة علي السعدون وأحمد هلال شمال شرق محافظة ديالى».

وأضاف البيان: إن «العملية تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار وتدمير أوكار الإرهابيين والقبض على المطلوبين وتسليمهم للعدالة».

وكانت القوات العراقية قد أطلقت أول أمس عملية عسكرية للاحقة فلول إرهابي داعش في الأنبار غرب البلاد.

سانا - روسيا اليوم

بكين تدعو واشنطن لتصحيح «خطئها» في العقوبات المفروضة على شركات صينية

جددت الصين رفضها القاطع للتدخلات الأميركية في شؤونها الداخلية ولا سيما في هونغ كونغ، في الوقت نفسه دعت الولايات المتحدة إلى «تصحيح خطئها، ورفع جميع العقوبات غير القانونية عن شركاتها»، وذلك بعد أن فرضت واشنطن عقوبات جديدة تتعلق بفنزويلا، وتستهدف شركة صينية.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، هوا تشون ينغ، حسب وكالة «رويترز»: إن الصين تدعم جهود فنزويلا للدفاع عن سيادتها، وتعارض إساءة استخدام العقوبات الدولية.

وأشارت ينغ إلى أن الصين ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق شركاتها ومصالحها.

وأصدرت الولايات المتحدة الإثنين الماضي، عقوبات على الشركة الصينية الوطنية للاستيراد والتصدير الخاضعة لعقوبات «CEIEC»، متهمة إياها بدعم جهود الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو لـ«تقويض الديمقراطية».

وأول من أمس نقلت وكالة «شينخوا» عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية: إن «الصين تعارض بشدة وتدين بقوة الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة وتتدخل بموجبها على نحو صارخ في شؤون هونغ كونغ وشؤون الصين الداخلية في انتهاك جسيم لمبادئ القانون الدولي والأعراف الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية».

وحذرت المتحدثة أن «هونغ كونغ جزء لا يتجزأ من الصين وأن شؤون هذه المنطقة داخلية صينية خالصة ويتعين على الولايات المتحدة التوقف فوراً عن التدخل فيها وعدم التمادي في ممارساتها هذه والمضي قدما على الطريق الخاطئة.

وأوقفت وزارة الخارجية والخزانة الأميركيتان فرضتا في التاسع من الشهر الماضي عقوبات على أربعة مسؤولين من الحكومة المركزية الصينية وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

وكالات

منظومة صواريخ روسية تنال إعجاب خبراء صينيين

شويغو: منظمة معاهدة الأمن الجماعي عززت التعاون في ٢٠٢٠

أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، أمس الثلاثاء، أن النشاطات التي قامت بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي عززت التعاون بين الهيئات العسكرية للدول الأعضاء في المنظمة.

وقال شويغو، خلال اجتماع لمجلس وزراء الدفاع لدول منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم كلاً من روسيا وأرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان: إن «النشاطات ساعدت في حل المهام ذات الأولية للرئاسة الروسية في المنظمة وساعدت أيضاً في تعزيز التعاون بين وزارات الدفاع لدولنا».

وأشار شويغو، حسبما ذكرت «سبوتنيك»، إلى أن مركز القيادة الذي يصدر أوامره باطلاق الصواريخ لتدمير الهدف، ويستغرق كل ذلك بضع دقائق.

ويبلغ مدى صواريخ «إسكندر إم» نحو ٥٠٠ كيلومتر، وبالتالي فإنها قادرة على توفير الحماية لحدود روسيا في مناطق البحر الأسود وبحر البلطيق الساحليه، وتضمن المحافظة على سلامة أراضي روسيا في منطقة القطب الشمالي والمحيط الهادئ.

وأشارت تقديرات «سوهو» إلى أن منظومة «إسكندر إم» ستحتفظ بقدرتها الفائقة خلال ٣٠ سنة أخرى.

يجدر الذكر أن قادة قوات الصواريخ ومدفعية الجيش الروسي الجنرال ميخائيل ماتفيفسكي، أعلن في تصريحات صحفية أن وزارة الدفاع الروسية تتطلع إلى إنشاء منظومة صواريخ جديدة يمكنها أن تكون بديلاً عن منظومة «إسكندر إم».

وكالات

النظام التركي يواصل اعتقال العشرات بحجة «مناصرة غولن» والليرة تواصل هبوطها

أمرت سلطات النظام التركي باحتجاز ٨٢ عسكرياً، في عملية تستهدف أنصار رجل الدين المعارض، فتح الله غولن، الذي اتهمه أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦.

وقالت وكالة «الأناضول»: إن العملية شملت أمس الثلاثاء ٣٩ مقاطعة، وجرى خلالها اعتقال ٦٣ شخصاً، وأن ٧٠ من بين المشتبه بهم كانوا في الخدمة الفعلية.

وتم تنفيذ الاعتقالات بأمر من المدعي العام في مقاطعة إزميير الساحلية الغربية، مضيفة إنها اتخذت أيضاً خطوات لإقالة ٨٤٨ من العسكريين، من بينهم ضباط رفيعو الرتب، بسبب «صلاتهم بشبكة غولن».

واستمرت العمليات، التي تستهدف شبكة رجل الدين فتح الله غولن، التي مقرها الولايات المتحدة، أربع سنوات منذ محاولة الانقلاب في ٢٠١٦، فيما ينفي غولن ضلوعه في محاولة الانقلاب التي قُتل فيها نحو ٢٥٠ شخصاً.

ومنذ محاولة الانقلاب، احتُجز نحو ٨٠ ألف شخص على ذمة المحاكمة، وتم فصل أو إيقاف نحو ١٥٠ ألف موظف مدني وعسكري، وتم طرد أكثر من ٢٠ ألف شخص من الجيش التركي وحده.

وأصدرت محكمة تركية الأسبوع الماضي، حكماً على قادة محاولة الانقلاب بالسجن مدى الحياة.

في سياق منفصل، هبطت الليرة التركية، أمس الثلاثاء، ١ بالمئة مقابل الدولار، بعد أن فرضت الحكومة إجراءات عزل عام جديدة تمتد لنهاية الأسبوع، وتدابير أخرى لمكافحة فيروس كورونا، حسبما ذكر موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني.

وأدى الارتفاع المفاجئ في عدد حالات الإصابة بالوباء أمس الثلاثاء، ارتفاع حصيلة الإصابات بفيروس كورونا بواقع ٢٦٤٠ إصابة جديدة، وتسجيل أعلى حصيلة وفيات منذ بدء تفشي الوباء بلغت ٥٦٩ خلال اليوم الماضي.

وقال المركز الروسي لمكافحة تفشي الوباء، إن ٢٤٧٦٣ شخصاً تعافوا للشفاء خلال الساعات الـ٢٤ الماضية، ما يرفع إجمالي المتعافين إلى مليون و٨٠٣٤٧٦ شخصاً منذ بدء تفشي الوباء.

وحسب آخر الأرقام والبيانات الصادرة أمس الثلاثاء، ارتفعت حصيلة الإصابات في روسيا إلى مليونين و٣٢٢٥٦ إصابة، فيما بلغ إجمالي الوفيات ٤٠٤٦٤ وفاة حتى الآن.

وأقاد المركز الروسي لمكافحة الوباء أن الإصابات الجديدة تتوزع على ٨٥ إقليماً روسياً، وكان أكثرها في العاصمة موسكو حيث تم تسجيل ٦٥٢٤ إصابة خلال اليوم الماضي، تليها بطرسبورغ ٣٦٩٤ إصابة.

وأشار المركز إلى أن ٢١٦ بالمئة من الحالات الجديدة لم تظهر عليها أعراض الإصابة.

وتستعد السلطات الصحية في روسيا لإطلاق حملة تطعيم (تلقيح) شاملة ضد فيروس كورونا مع حلول العام الجديد.

وسجّلت السلطات الروسية حتى الآن ثلاثة لقاحين مضادين لفيروس كورونا، هما «سبوتنيك V» الذي يعمل على إنتاجه مركز «غاماليا» العلمي، ولقاح «إيبيكاك كورونا» الذي طوره مركز «فيكتور» العلمي الحكومي الروسي لأبحاث الفيروسات والبيوتكنولوجيا، ومقره في موسكو.

على خط مواز، دعت منظمة الصحة العالمية الدول الأفريقية إلى الاستعداد بانتظام للسحنات المرضى.

وأوضح أنه بسبب وباء فيروس كورونا، «يتم وضع السجناء المرضى في جناح الحجر الصحي عند عودتهم من